

- المراثى ومينار -

اشرنا في ترجمة وطنينا العالم الفاضل المرحوم عبدالله المراثى الى ما كتبه من النقد على ترجمة كتاب مروج الذهب الى اللغة الفرنسية بقلم المسيو برياي دمينار احد مشاهير علماء الفرنسيين واعدنا ان نشر النقد المذكور على صفحات هذه المجلة ايذاناً بفضل الكاتب رحمه الله واحياءً لآثاره في خدمة اللغة والذيادة عن ائمتها وتنبهياً لاولئك القوم الى التثبت فيما يطبعون وما يترجمون من اسفارها حرصاً على اغراض مؤلفيها وتنزيهاً لهم عما يُنسب اليهم من السفاسف المحرفة مما يضيع به فضلهم ويلقي على اقوالهم شبهة اللغو والخطأ . على أننا والحق يقال لا ننكر ما لاولئك القوم من الفضل في احياء كثير من كتب السلف وما يبذلون من الجهد في ضبطها وتصحيحها كما لا ننكر عليهم فضل المثابرة في درس هذه اللغة وادراك الشيء الكثير من احكامها وضوابطها غير انه يسوءنا ان نرى فيهم من الصلف والدعوى والاستئثار بمزية اللغة على اربابها ما ادى الى افساد الكثير من تلك الكتب وضياع روتقها وذهاب كثير من فوائدها . وهذا ما دعا وطنينا المرحوم المشار اليه الى تكلف نقد هذا الكتاب مما سترى فيه من الغرائب ما يقضي بالعجب العجاب . ولا بأس قبل الشروع في نشر النقد ان نذكر شيئاً من كلامه في هذا المعنى نقلاً عن بعض رسائله نجعله بمنزلة مقدمة للنقد المذكور وان خرج احياناً الى ما لا يخلو اثباته من فكاهة او فائدة والحديث شجون . فمن ذلك ما كتب به الينا

بتاريخ ١٢ آب (اوغسطس) سنة ١٨٩٧ قال

« اتفق لي في هذه الايام الوقوف على كتاب مروج الذهب للمسعودي وهو اهم كتاب تولى ترجمته الاستاذ برياي دمينار وقد شرعت في تقييد ما عثرت عليه من اوهام ذلك الاستاذ اعني المواضع التي اخطأ فيها المرمى والعبارات التي عكس معناها واحاله الى غير مراد القائل . اما الغلطات التي يمكن تأولها او عزوها الى النساخ وهي كثيرة جداً في المجلد الاول فليس في عزمي ان اعرج عليها اولاً لان الاسفاف الى الترهات مع وجود اشياء ذات بالٍ ثني بمرادنا ينبغي اجتنابه تقادياً من ان تُنسب الى التحامل وثانياً لان الاستاذ نفسه قد تبرأ من مسؤولية الخطأ فيها فذكر في المقدمة ان نسخ الكتاب التي وقعت اليه وان كانت متعددة الا انها كلها سقيمة وهذا ضربٌ من الاحتراس يلجأ اليه المستعربون جميعاً لكنه لا يجوز على من ينعم النظر في رقاعاتهم لان اكثر ما يكون خطأهم في المواضع التي لا تحتمل اللبس ولم يقع فيها غلط من النساخ فאלقأؤهم على كاهل اولئك المساكين ما يرتكبونه هم انفسهم من فاحش الغلط يسوغ لاولئك النساخ ان يمثلوا بقول الشاعر

وحمَلتني ذنب امرئٍ وتركتهُ كذي المرِّ يَكوتى غيرهُ وهو راتعُ

ومهما يكن من هذا فليس مرادي اليوم ان اشرع في التنبيه على اوهام استاذنا بل سيأتيكم ذلك تباعاً على اثر مراجعتي الكتاب مجلداً بعد مجلدٍ فكلما فرغت من مجلد ارسلت اليكم بما يعن لي فيه ولا اضن العمل يتم في اقل من شهرين لان الكتاب طويل يقع في تسعة مجلدات . غلى اني من

الآن اقول ان الاستاذ لم يتهياً له ان يستعين بسليمان الحارثي على ما كان
ينجم عليه في هذا الكتاب كما كانت عادته ان يفعل في سائر ما يتعرض
له من امور العربية لانه لما كان من الذين قيل عنهم انهم اكثر الناس
خطأ لا لعلة اخرى الا لانهم لا يطيقون ان يخطأوا وكان شديد الخوف
من انتقاد حرفائه فلذلك كان يستعين (خفية) بسليمان الحارثي او غيره
فيما ينشره من الاشياء المهمة كما فعل في كتاب نوابغ الكلم للزمخشري فانه
ما ترجمه ونشره (في الجورنال اسياتيك) الا بعد ان ساعده عليه الحارثي
فلما مات المذكور ولم يبق له من يستنيم اليه في كتمان السر احجم عن
التعرض للاشياء ذات البال في العربية واقتصر على التركية

وقد ساءني ما ذكرتموه من العوائق التي تصدكم عن طبع يتيمة الدهر
او نشر غيرها مما كنتم تؤثرون نشره الا اني مع الاستياء من ذلك لم
تعجب منه لان هذه الازمة التي اعترت تجارة الكتب وما نشأ عنها من
هبوط اسعار المطبوعات قد عمّت الدنيا باسرها لا بلادنا وحدها وسببها
(كما يقول التجار في اصطلاحهم) زيادة المحصول على القاطعية فلذا اكثر
تشكي الصحافين في اوربا واميركا وقد اجتمعوا لهذا الامر مراراً يديرون
رايهم فيه لكنهم لم يقفوا بعد على علاج ناجع وكانت تجارهم تأول الى البوار
لولا ما يتداركها احياناً من حسن البخت بان يقع احدهم على كتاب غريب
في بابه فينشره فيرغب الناس فيه ويعوض على طابعه في طبعة واحدة ما
اصابه من الخسائر في عامه اجمع. وذلك كما جرى لواحد منهم اخيراً في كتاب
طبعه هذه السنة فعوض عليه خسائر العام وهو كتاب يبحث فيه عن

الاسباب التي جمعت الانكايز يفوقون غيرهم ومصنعه ادمون دمولان وهو رجل فرنسوي من طرف ابيه لكنه شرقي من طرف امه لان امه بنت وطنينا ميخائيل الحمصي من مدينة حلب . وانما ازداد خطب هذه الازمة تفاقماً في مصر بما يجنيه المصريون على انفسهم من رداءة العمل وقلة الاعتناء بما ينشرونه من الكتب فان كان المجلد الكبير لا يباع باكثر من عشرة قروش مثلاً فذلك اولاً لقلّة الطالب وثانياً ومن وجه اخص لسقم طبع الكتاب ورداءة ورقه مما يصد الناس عن مشتري مطبوعاتهم ولا سيما الاخيرة منها ولا عجب من ذلك فان الصحاف منهم اذا هم بنشر كتاب لم يزد على ان يستعير نسخته من دار الكتب الخديوية مثلاً ولا يعتني بتصحيحها كسلاً او عجزاً ويسلمها الى صنف جاهل لا يكاد يفرق بين الصاد والزق فيطبعه بحروف قد براها طول الاستعمال على ورق لا يصلح لغير صرّ الحلوى فيخرج وهو من السقم وكثرة الغلط بحيث لو رآه مصنعه لانكره وتبرأ منه بته وضع به قفا طابعه . مثال ذلك كتاب وقع الي من مدة وجيزة قد جمعت فيه ثلاث رسائل احداها في تهافت الفلاسفة للغزالي والثانية في الرد عليها لابن رشد والثالثة في الحكم بينهما لواحد من علماء الترك المتقدمين كتبها بايعاز السلطان سليمان الشهير فرأيت في ذلك المجلد ما لم اكن لاصدقه لو لم اعينه فانه لا يكاد يخلو سطر من غلظة او حرف مكسور او سقوط نقطة او تداخل بعض احرف اللفظة في احرف جارتها وهذا فضلاً عن رداءة الورق فرددته الى الذي ارسل به الي . ومثل ذلك ايضاً كتاب رسائل اخوان الصفاء ايت ان اشتره كاملاً بيضعة فرنكات

لسوء طبعه وآثرت عليه الملتص المطبوع في جرمانيا فاشترته بأكثر من
اربعين فرنكاً على ما فيه من السقط وما ذلك الا لان طبعته ناصعة والمطالعة
فيه سهلة فأثرتها على طبعة مصر الكاملة لاني رأيت العامة قد صدقوا في
قولهم « يا مسترخص اللحم عند المرق تندم »

وفي كتاب آخر بتاريخ ١٩ آب

« انجازاً لما وعدت به في كتابي الاخير ارسل اليوم اليكم بجميدة قيدت
فيها القليل من الاوهام الكثيرة التي عثرت عليها في المجلدات الثلاثة الاولى
من مروج الذهب وذلك من غير بحث شديد عنها ولم اعرج على ما اخطأ
فيه الاستاذ في النقل والطبع الا في المواضع التي افضى خطأه فيها الى فساد
المعنى او حالته الى غير مراد قائله ولو اني تتبعت سائر غلطاته وسقطاته
التي من هذا القبيل لمأت منها مجلداً ضخماً . وذلك انه قلما تخلو صفحة
من سقطة او سقطتين كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر وكالافراد حيث
يتعين الجمع وبالعكس والتعريف حيث يجب التنكير وبالعكس والرفع او
النصب او الخفض حيث يتعين خلاف ما اتاه والتخفيف حيث يجب الهمز
وبالعكس . اما قلب الحروف او وضع الهمزة مكان العين والهاء مكان
الحاء فذلك أكثر من ان يحصى يقول مثلاً « جبل » مكان رجل
و « تمحزرت » مكان ترحزرت و « ينصب » مكان ينضب و « رأى »
مكان رعى و « هار » مكان حار و « فيافاً » مكان يباباً و « الفاغيرة »
مكان الفاغرة . بل قلما اورد اسماً اعجمياً من الاعلام الاحرفه تحريفاً مضحكاً
يقول « سنجاريت » مكان سنحاريب و « النقر » مكان أليفز وامثال

ذلك مما لو وقعت عليه عين صبيٍّ من صبيان الكتائب عندنا لم يتردد في تصحيحه . وهذا كله قد اهتمت التعرّيج عليه لان الاستاذ يقدر ان يحتاج فيه عن نفسه بان يقول هكذا وجدته في النسخ التي نقل عنها وليس التصحيح من ولايته . على انه قد صحح في موضعين او ثلاثة وياليتَهُ لم يفعل لانه اخطأ في تصحيح ما ليس فيه خطأ ولا علم كيف ان المستعربين الذين شاركوه في هذا العمل (كما هو مذكور في الصفحة الاولى من الكتاب) او اعانوه عليه في مراجعة الاصل والترجمة (كما يقرّه هو نفسه في مقدمة المجلد الثاني) لم يهبوه على ما ارتكبه من الاغلاط الفاضحة ولو من حيث الاعلام الاعجمية مع ان فيهم رجالاً من اهل الدراية ومعرفة التاريخ ولا سيما فيما يتعلق باخبار التوراة والاعلام الواردة فيها بل ان فيهم عالماً شرقياً اسمه وفق بك اعانه على العمل وقابل الكراريس على نسخة قديمة من المروج كانت في حوزته وبقي فيه مع ذلك ما يضحك منه . ومما ذكره في مقدمة المجلد الثاني انه لما كان آخذاً في طبع الصفحات الاولى من المجلد المذكور وصل اليه من القاهرة نسخة من المروج قد طبعت في بولاق فصارت عنده في جملة النسخ المتعددة التي جمعها لديه للاستعانة بها على ما كان شارعاً فيه الا انه (والله اعلم) لم يتنازل لمراجعة هذه النسخة لانها مما تولى طبعه الشرقيون فهي لذلك غير جديرة بان يلتفت اليها الاستاذ . وكيف لا يطرحها وينبذها ظهرياً من كان يزعم مثله ومثل غيره من الاستاذين انهم قد اصبحوا من البحر في العربية بحيث لم يبق بهم حاجة الى العرب بل ان العرب انفسهم قد صاروا في افتقار الى استفتاء

الاستاذ وامثاله فيما يعرض لهم من مشكلات اللثة ولذلك رأيت ان الاحتجاج عليه بحجة يستخف بها ضرب من العبث واضاعة الزمان وان انجع الاشياء فيه ان ندينه من فمه وتقضي عليه بشهادة نفسه لا بشهادة من الخارج وهذا ما فعلته في اكثر المواضع فاني لم اتعقب من خطاه الا ما ينسب الى جهله لا الى غلط النساخ كما يتبين ذلك من مراجعة ما سأذكره في محله . انتهى

وسنشرع في ايراد النقد من الجزء التالي ان شاء الله تعالى

﴿ انحطاط النيل ﴾

كان من اقتباس مياه النيل في هذه السنة ما قامت له البلاد وقعدت خوفاً من عموم الجذب وتلف المزروعات في القطر كله لان النقص بلغ فيها الى حدٍ لم يُعهد له نظير في السنين الغابرة . والذي يتبين من التقرير الذي وضعه السير جارستن وكيل نظارة الاشغال العمومية لمقاييس النيل بتاريخ ٢٤ يناير من سنة ١٩٠٠ الحالية ان هذه السنة هي احدى سنوات خمس نقصت فيها مياه النيل عن معتادها منذ سنة ١٨٧١ الى السنة الحاضرة اي منذ وُجدت سجلات مضبوطة لمقياس النيل في اصوان . والسنوات الاربع الاخر هي سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٨ و ١٨٨٩ و ١٨٩٢ لكن الذي ظهر من مقاييس هذه السنة ان النقص فيها الحش كثيراً مما كان في السنين المذكورة وقد وضع السير المشار اليه جدولاً ذكر فيه مناسيب المياه في اصوان للخمسة عشر يوماً الأول من شهر يناير مع ما يقارنها من مقدار الماء